



دولة الإمارات العربية المتحدة الاتحاد النسائي العام

المرأة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دولة الإمارات العربية المتحدة

منذ أن أعلن عن تكوين دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر 1971، والدولة تولي اهتمام كبير بالموارد البشرية المواطنة الذكور والإناث على حد سواء من حيث الإعداد والاستخدام والتمكين. وطوعت التكنولوجيا بمختلف أشكالها وأنواعها لتخدم قضايا المرأة في الإمارات وأوجدت مناخ قانوني واجتماعي واقتصادي يمكن المرأة من الولوج في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دون معوقات، والاستفادة من طاقاتها المتاحة والكامنة.

أولاً: بناء القدرات في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات:

1- التعليم:

أ- الإرشاد الأكاديمي المبكر للطالبات في المدارس:

تنفذ إدارة القبول بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبالتنسيق مع الجامعات الحكومية زيارات مستمرة لمدراس الثانوية العامة الحكومية وتنظم ورش عمل عديدة ومحاضرات وجلسات متخصصة ينفذها متخصصون في الإرشاد الأكاديمي الذي يسبق التحاق الطلبة إلى الجامعات، وذلك لتعريفهم بالتخصصات المتاحة وشروط الالتحاق بها ومتطلباتها، وعادة ما يتم استعراض التحولات البنوية في سوق العمل وتأثيرها على اختيارات الدراسة. كما يوجد إرشاد أكاديمي متخصص في الجامعات عند الالتحاق بها لتوجيه الطلبة للتخصصات التي تناسب ميولهم وتوافق متطلبات سوق العمل. يتضح من الجدول رقم (1) وهو يمثل عرض لسنوات مختارة لرغبات الطلبة للتخصصات في الجامعات الحكومية، إذ يلاحظ وجود رغبة شديدة للطالبات للالتحاق في تخصصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مقارنة بأقرانهم من الطلاب، إذ بلغ عدد الراغبات في دراسة تكنولوجيا الاتصالات نحو 272 طالبة مقارنة بنحو 49 طالباً وبنسبة بلغت نحو 85% للطالبات من الإجمالي في عام 1998. وارتفع العدد المطلق للطالبات ليصل إلى 558 طالبة يرغبن في دراسة تكنولوجيا الاتصالات مقارنة بنحو 137 طالباً وبنسبة بلغت 80% من الإجمالي في عام 2006 وبفارق ينقص بنحو خمس نقاط عن عام 1998. وتبقى رغبة طالبات السنة النهائية في مرحلة الثانوية في دراسة تكنولوجيا المعلومات عالية مقارنة مع أقرانهم من الذكور، إذ بلغ عدد الراغبات نحو 2118 طالبة وبنسبة بلغت 69% من الإجمالي مقارنة بنحو 933 من الطلاب في عام 2001. وتبقى الرغبة عالية لدراسة تكنولوجيا المعلومات عند الطالبات ليصل عددهن إلى 2035 طالبة وبنسبة بلغت نحو 63% من الإجمالي مقارنة بنحو 1205 طالباً في عام 2006.



جدول (1) اختيار الطلبة للدراسة في مؤسسات التعليم العالي الحكومي في الفترة من
للسنوات 1998, 2001, 2004, 2006

الكلية	الجامعة	1998		2001		2004		2006	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الأداب	الإمارات	272	1226	333	1134	299	819	211	671
	زايد		366		66		160		140
الإدارة	الإمارات	510	300	426	293	414	396	537	657
	زايد	-	684	-	135	-	296	-	516
تكنولوجيا الاتصالات	التقنية	910	827	838	856	1065	1093	1196	1357
	زايد	-	207	-	116	-	260	-	198
التربية	التقنية	49	65	112	246	102	307	137	360
	الإمارات	95	680	108	627	122	706	65	452
الهندسة	زايد	-	335	-	113	-	134	-	210
	تقنية	-	-	-	248	-	504	-	410
نظم الأغذية	الإمارات	469	99	425	156	534	163	696	323
	تقنية	550	-	573	-	754	-	927	129
العلوم الصحية	الإمارات	23	13	55	30	37	60	30	152
	زايد	-	-	-	-	-	-	-	134
تكنولوجيا المعلومات	تقنية	-	-	-	-	-	-	12	230
	الإمارات*	-	-	236	437	335	509	238	370
دراسات إسلامية	زايد	-	382	-	425	-	448	-	340
	تقنية	-	-	697	1256	1109	1557	967	1325
الطب	الإمارات	278	101	361	288	421	222	419	264
	الإمارات	167	360	163	479	162	458	200	516
العلوم	الإمارات	66	407	39	293	36	249	26	152

* التخصصات المطروحة هي علوم الحاسب الآلي، هندسة نظم الحاسب الآلي، نظم المعلومات، هندسة الشبكات، هندسة برامج الحاسب الآلي.

المصدر: مكتب القبول، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ب- مادة الحاسب الآلي أساسية في مناهج التعليم قبل الجامعي والجامعي:

اهتمت الدولة بالتعليم وأصبح التعليم العام إلزامي على كل مواطن وضمنت لكل مواطن من الجنسين مقعد دراسي في جميع مراحل التعليم العام، والتطور في أعداد الطلبة من الذكور والإناث يوضح مدى اهتمام الدولة في التعليم، إذ يوضح الجدول رقم (2) عدد الذكور والإناث المقيد في التعليم العام في القطاعين الحكومي والخاص والمفارقة الغربية أن نسبة الإناث للذكور المواطنين المقيد في التعليم الحكومي بلغت 46,7% للإناث مقابل 53,3% للذكور المواطنين في العام الدراسي 2004/2003. إلا أن ما يلاحظ ويقل من القلق تجاه ذلك الانخفاض في نسبة الإناث المواطنين في التعليم العام الحكومي هو ارتفاع نسبة الإناث مقارنة بالذكور في التعليم الخاص إذ بلغت نسبة الإناث نحو 51,3% مقارنة بنحو 48,7% للذكور في العام الدراسي 2004/2003.



جدول (2) أعداد الطلبة في التعليم الحكومي والخاص حسب النوع والمرحلة
التعليمية للعام الدراسي 2004/2003

نوع التعليم	النوع	رياض الأطفال		الأساسي		الثانوي		المجموع	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
خاص	ذكور	10,896	49,0	101,884	49,7	29,505	45,3	142,285	48,7
	إناث	11,323	51,0	102,916	50,3	35,690	54,7	149,929	51,3
	مجموع	22,219	7,6	204,800	70,1	65,195	22,3	292,214	100,0
حكومي	ذكور	29,368	34,5	119,344	53,5	19,658	53,0	168,370	53,3
	إناث	55,781	65,5	103,588	46,5	17,426	47,0	147,427	46,7
	مجموع	85,149	27,0	222,932	70,6	37,084	11,7	315,797	100,0
المجموع	ذكور	40,264	37,5	221,228	51,7	49,163	48,1	310,655	51,1
	إناث	67,104	62,5	206,504	48,3	53,116	51,9	297,356	48,9
	مجموع	107,368	17,7	427,723	70,3	102,279	16,8	608,011	100,0

المصدر: هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية، تقرير الموارد البشرية في دولة الإمارات العربية المتحدة 2005.

1- - مادة تقنيات المعلومات في مناهج وزارة التربية والتعليم:

بدأت وزارة التربية والتعليم بتدريس مادة تقنيات المعلومات في العام الدراسي 2000/1999 بالمرحلة الثانوية للصفين العاشر والحادي عشر، وفي العام الدراسي 2001/2000 في التعليم الأساسي الحلقة الثانية. ووضعت معايير للتدريس حيث خصصت جهاز حاسوب لكل طالب في المرحلة الثانوية وجهاز حاسوب لكل طالبين في التعليم الأساسي الحلقة الثانية (6-9)، وحددت الطاقة الاستيعابية لكل مختبر بـ 17 جهاز حاسوب لكل مختبر. وخصصت حصتين متتاليتين أسبوعياً مدتها 90 دقيقة للمرحلة الثانوية وهي مادة نجاح ورسوب، أما للتعليم الأساسي الحلقة الثانية (6-9) فخصصت حصة واحدة في الأسبوع مدتها 45 دقيقة وهي ليست مادة رسوب. وتوجه الوزارة إلى تعميم التجربة بشكل تدريجي إذ وضعت في خطتها تدريس مادة تقنية المعلومات للحلقتين الرابعة والخامسة في العام الدراسي 2007/2006.

2- مساقات تقنية المعلومات الأساسية في مؤسسات التعليم العالي الحكومي:

تطرح مؤسسات التعليم العالي الحكومي ممثلة بجامعة الإمارات العربية المتحدة وجامعة زايد وكليات التقنية العليا مساقات المهارات الأساسية من ضمنها مساقين في تقنية المعلومات وخصصت ساعة ونصف معتمدة لكل واحد منهم أما الدراسة الفعلية لهم فهي أربع ساعات ونصف أسبوعياً لكل مساق، وتعتبر مساقات إجبارية وبدون اجتيازها بنجاح لا يقبل الطالب/ الطالبة في المؤسسة.

ويهدف مساق " أساسيات تقنية المعلومات (1) إلى تمكين الطلبة من الاستعداد لدراسة مفاهيم تكنولوجيا المعلومات واستخدام التطبيقات المختلفة، وزيادة قدراتهم في الحاسب، واستعدادهم للدراسة في الكلية المعنية ويغطي المساق المواد التالي ذكرها:

- 1- المبادئ الأساسية لتكنولوجيا المعلومات.
- 2- استخدام نظام التشغيل، وتنظيم الملفات.
- 3- تعلم الاستخدام الفعال لبرمجيات معالجة الكلمات.
- 4- تعلم استخدام وتكوين البرمجيات الخاصة بالعرض.

أما مساق " أساسيات تقنية المعلومات (2) فيهدف إلى استكمال المنهج الذي يتكون من سبعة أجزاء، تمت دراسة أربعة منها في المستوى الأول، ويتم استكمال الأجزاء الثلاثة في هذا المستوى وبالتالي



يصبح الطالب مؤهلاً على الحصول على الشهادة الدولية لاستخدام الحاسوب (ICDL) ويغطي المساق المواد التالية:

- 1- تعلم وتطوير استخدام الجداول الإلكترونية, والرسوم البيانية, وقواعد تحليلها.
 - 2- تصميم وتخطيط قواعد البيانات البسيطة وكذلك الاستعلام عن المعلومات وتعديلها.
 - 3- تعلم استخدام شبكة المعلومات, وكيفية البحث, واستخدام البريد الإلكتروني.
- تجدر الإشارة إلى أن من شروط الالتحاق بجامعة الامارات العربية المتحدة وجامعة زايد وكليات التقنية العليا أن يكون لدى كل طالب وطالبة حاسب آلي محمول وتقدم تلك المؤسسات للطلبة غير القادرين على شراء الحاسوب الآلي المحمول مساعدات مالية تعينهم على شراؤه.
- كما أولت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي اهتماماً كبيراً بشروط القبول وأتاحت فرصاً متكافئة للجنسين من المواطنين خريجي الثانوية العامة وكذلك بتطوير العملية التعليمية التي أخذت تعتمد اعتماداً كبيراً على التقنيات الحديثة في التدريس واستخدام تكنولوجيا المعلومات في المدارس والمعاهد والكليات والجامعات وأنشأت أقسام وكليات في التعليم الجامعي لتدريس تخصص الحاسوب بفروعه المختلفة وأتاحت للجميع الاستفادة من هذا التعليم دون تمييز, بل تقدمت المرأة الإماراتية على الرجل في التعليم الجامعي ويدعم ذلك ما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (3) الذكور والإناث من المواطنين المسجلين في التعليم العالي الحكومي في عام 2006/2005

المجموع	إناث		ذكور		المؤسسة
	%	العدد	%	العدد	
14,984	78,7%	11,794	21,3%	3,190	جامعة الامارات
3,014	100%	3,014	-	-	جامعة زايد
16,338	60,6%	9897	39,4%	6,441	كليات التقنية العليا
614	28,5%	175	71,5%	439	بعثات التعليم العالي
34,950	71%	24,880	29%	10,070	المجموع الكلي

المصدر: مكتب القبول, وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

يتضح من الجدول رقم (3) أن عدد الطلبة المقيدون في التعليم العالي الحكومي بلغ نحو 34,950 طالب وطالبة في العام الدراسي 2006/2005 كان نصيب الطالبات منه نحو 24,880 طالبة وبنسبة بلغت نحو 71% من الإجمالي مما يعني أن الإناث يشكلن الغالبية العظمى في التعليم العالي الحكومي في العام الجامعي 2006/2005, وهذا مؤشر يوحي بأن المعوقات الاجتماعية التي قد تقف حائلاً أمام التعليم العالي للفتاة غير موجودة ونستطيع أن نقول أنها قد اختفت. ويبين الجدول أيضاً التفوق العددي للإناث على الذكور على مستوى المؤسسة, حيث بلغت نسبة الإناث المسجلين في جامعة الامارات العربية المتحدة نحو 78,7% من إجمالي الطلبة, و100% في جامعة زايد وهي مخصصة لتعليم الإناث, ونحو 60,6% من الطلبة المسجلين في كليات التقنية العليا هم من الإناث وهذه إشارة واضحة إلى أن التخصصات التطبيقية لم تعد حكراً على الذكور بل اقتحمت من الإناث وبأعداد كبيرة.

وهذا الاتجاه يقودنا إلى القول بأن الإناث ينافسن الذكور منافسة حادة في جميع التخصصات وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات, إذ يشير الجدول رقم (4) زيادة عدد الإناث



المنتسبات إلى مؤسسات التعليم العالي لدراسة تخصص تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات, حيث بلغت نسبة الإناث المواطنات الملتحقات في تخصص تكنولوجيا المعلومات في جامعة الإمارات العربية المتحدة نحو 81% من إجمالي الطلبة في عام 2005 وهي نسبة عالية جداً بالرغم من سياسة القبول المتكافئة في الجامعة, أما في تخصص الاتصالات في كليات التقنية العليا فتبقى النسبة أيضاً عالية إذ بلغت نحو 68% من إجمالي الطلبة في عام 2005. جدير بالذكر هنا أن كليات التقنية العليا منتشرة في جميع إمارات الدولة والدراسة فيها مجاناً والفرصة فيها متاحة لجميع المواطنين خريجي الثانوية العامة بدون قيود. أما جامعة زايد فهي جامعة تخصص للإناث فقط وتطرح تخصص نظم المعلومات فهناك نحو 120 طالبة مسجلة في هذا التخصص, ويلعب قطاع التعليم العالي الخاص دوراً مهماً في دفع الإناث إلى الاستفادة من الفرص المتاحة لهن وهناك نحو 450 طالبة تدرس تخصصات مختلفة في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

جدول رقم (4) الذكور والإناث المواطنين المقيدون في الجامعات حسب التخصص في عام 2005

الجامعة	جامعة الإمارات		جامعة زايد		كليات التقنية		الجامعات الخاصة
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
تكنولوجيا الاتصالات	-	-	-	-	20	53	452
تكنولوجيا المعلومات	170	725	-	-	45	227	28
نظم المعلومات	-	-	120	-	-	-	70
الهندسة	646	764	-	-	79	-	لا توجد بيانات
الإدارة	738	1,568	-	281	104	162	لا توجد بيانات
تكنولوجيا الاتصالات*	-	-	-	-	105	210	-
هندسة تكنولوجيا*	-	-	-	-	934	59	-
تكنولوجيا المعلومات*	-	-	-	-	1,099	1,762	-
الإدارة*	-	-	-	-	1,012	2,308	-
هندسة تكنولوجيا**	-	-	-	-	68	-	-
تكنولوجيا المعلومات**	-	-	-	-	124	188	-
الإدارة**	-	-	-	-	40	332	-

* شهادة الدبلوم (سنتان) والدبلوم العالي (ثلاث سنوات).

** شهادة إنجاز (سنة واحدة).

المصدر: إدارة البرامج التعليمية ومعادلة الشهادات, التقرير السنوي 2005, وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.



ج- البعثات الخارجية:

1- إدارة البعثات والعلاقات الثقافية الخارجية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

تتيح الدولة للمواطنين الذكور والإناث على حد سواء فرص التعليم الجامعي والدراسات العليا بمختلف برامجها في الخارج، وتتولى إدارة البعثات والعلاقات الثقافية الخارجية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إرسال الطلبة للدراسة في الخارج وعلى نفقة الدولة، وهناك مؤسسات أخرى تمنح المواطنين منح دراسية للدراسة في الخارج مثل، لجنة البعثات في ديوان رئيس الدولة وجهاز أبوظبي للاستثمار. يوضح جدول رقم (5) الطلبة المبعوثين من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لدراسة علوم الحاسوب في الخارج حسب الدرجات العلمية والنوع، إذ يلاحظ أن البعثات شملت الذكور والإناث في جميع الدرجات العلمية البكالوريوس والماجستير والدكتوراه.

جدول رقم (5) الطلبة المبعوثين من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لدراسة علوم الحاسوب في الخارج حسب الدرجة العلمية والنوع للفترة من 1999-2005

المجموع			الدرجة العلمية				السنة		
			دكتوراه		ماجستير				بكالوريوس
المجموع	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
19	5	14	-	1	3	2	2	11	1999
30	10	20	1	1	1	3	8	16	2000
28	7	21	-	-	3	2	4	19	2001
37	14	23	1	-	5	3	8	20	2002
44	9	35	-	1	4	4	5	30	2003
49	11	38	2	-	3	7	6	31	2004
89	18	71	4	4	5	17	9	50	2005

المصدر: إدارة البعثات والعلاقات الثقافية الخارجية، التقرير الإحصائي لإدارة البعثات من عام 1999-2005م، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

2 - جامعة الإمارات العربية المتحدة:

دأبت جامعة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها على استقطاب الطلبة من الجنسين المتميزين في التعليم الجامعي من المواطنين لتعيينهم معيدين وإرسالهم لدراسة الماجستير والدكتوراه في الخارج ليعودوا بعدها للعمل فيها. ويلاحظ من الجدول (6) أن عدد المعيدين في كلية تقنية المعلومات قد بلغوا 7 معيدين في العام الجامعي 2003/2002، مثل الإناث نسبة 29% من الإجمالي وتخصصن في علوم الحاسب الآلي.



جدول (6) المعيّدين المواطنين في جامعة الامارات العربية المتحدة في تخصص
تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في العام الجامعي 2003/2002

النوع	النوع			%		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
هندسة حاسوب	2	-	2	100,0	-	100,0
علوم الحاسب الآلي	3	2	5	60,0	40,0	100,0
المجموع	5	2	7	71,0	29,0	100,0

المصدر: وحدة الدراسات المؤسسية، الكتاب الإحصائي السنوي 2003-2003،
جامعة الامارات العربية المتحدة.

د- مؤسسات التعليم العالي الخاص وبرامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

تشجع دولة الإمارات العربية المتحدة التعليم الخاص بأنواعه المختلفة، وتمنح تسهيلات كبيرة لمؤسسات التعليم العالي لكي تمارس نشاطها بما يتوافق مع متطلبات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وانتشرت في الدولة كليات وجامعات أهلية وأجنبية عديدة أتاحت فرص عديدة للمواطنين وغير المواطنين الذكور منهم والإناث. يوضح جدول رقم (7) الجامعات الأهلية والأجنبية وبرامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تطرحها، إذ يلاحظ أن تلك المؤسسات متجهة في برامجها إلى سوق العمل المتطور في دولة الإمارات والذي يعتمد على رأس المال المكثف الذي يتطلب مهارات تقنية عالية إضافة إلى ما تعانيه الدولة من شح في الأيدي العاملة المواطنة.



جدول رقم (7) برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مؤسسات
في مؤسسات التعليم العالي الخاص

التخصص					
تكنولوجيا المعلومات	علوم الحاسب الآلي	هندسة الحاسب الآلي	هندسة الاتصالات	نظم معلومات	
√	√	√	√	√	جامعة عجمان
	√	√		√	الجامعة الأمريكية في الشارقة
	√	√			جامعة الشارقة
√		√			الجامعة الأمريكية في دبي
√					البريطانية في دبي
	√				جامعة أبوظبي
	√	√			جامعة الاتحاد
				√	جامعة الحصن
√	√	√		√	جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا
	√	√		√	جامعة الغرير
				√	كلية الأفق
	√			√	كلية دبي التطبيقية
√					الكلية الأمريكية في دبي
	√				جامعة ولونغونغ في دبي
	√				كلية الحاسوب
	√				كلية الخوارزمي
				√	كلية الإمارات للتكنولوجيا
√					كلية سيسكومس

المصدر: إدارة البرامج التعليمية ومعادلة الشهادات, التقرير السنوي 2005م, وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.



هـ - الرخصة الدولية لقيادة الحاسبات:

الرخصة الدولية لقيادة الحاسبات هي شهادة معترف بها دولياً، وتثبت أن حاملها يتمتع بقدر جيد من المعرفة بتكنولوجيا المعلومات، وتجزئ لحاملها العمل في مجال تطبيقات الحاسبات محلياً وعالمياً. ويأتي اهتمام الحكومة بهذه الرخصة من منطلق الرغبة في إنشاء مجتمع المعلومات الإماراتي ورفع الجودة والمهارات اللازمة للمواطنين في مختلف مواقعهم. لذلك منحت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مؤسسة الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي لمجلس التعاون الخليجي رخصة تهدف إلى منح الشهادة الدولية لقيادة الحاسوب، لقد انتشرت تلك الخدمة في مختلف إمارات الدولة ومناطقها، مسهلة بذلك وصول المواطنين إليها بدون عوائق وبتكلفة مجزية، وقد انتسب إلى هذه الرخصة عدد كبير من الذكور والإناث فمنهم من حصل عليها ومنهم من مستمر في الدراسة والجدول رقم (8) يوضح عدد الدارسين في برنامج الرخصة، إذ بلغ عدد الإناث اللاتي حصلن على رخصة قيادة الحاسوب 10,751 امرأة وبنسبة بلغت نحو 37% من إجمالي الشهادات في عام 2005 مقارنة بنحو 63% للرجال. وهناك نحو 10,265 امرأة مقيدات في برنامج الرخصة وبنسبة بلغت نحو 25% من الإجمالي في عام 2005. وبهذا يكون مجموع عدد النساء اللاتي حصلن والمتوقع حصولهن على الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو 21,016 امرأة.

جدول (8) عدد الخريجين والمقيدين في الرخصة الدولية لقيادة الحاسبات حتى نهاية عام 2005.

النوع	الخريجين	المقيدين	المجموع
الذكور	18,643	30,795	49,438
الإناث	10,751	10,751	21,016
المجموع	29,394	41,060	70,454

المصدر: ICDL GCC Foundation, دبي, دولة الإمارات

و- مركز المعلومات للتدريب التقني:

أنشئ مركز المعلومات للتدريب التقني في مقر الاتحاد النسائي العام في أبوظبي بتوجيه من سمو الشيخة/ فاطمة بنت مبارك في عام 2000، ليعنى بتدريب وتأهل النساء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخصص له مبنى مستقل ووجهز بأحدث الوسائل والأجهزة والطاقم الإداري والفني. لقد عقد المركز دورات مختلفة في علوم الحاسوب واستهدفت الإناث القاطنات في إمارة أبوظبي وبلغ عددها نحو 96 دورة تدريبية واستهدفت نحو 489 طالبة في الفترة ما بين 2000 إلى 2005.

- مختبرات الحاسب الآلي والإنترنت للمكفوفات:

لم تغفل الدولة الحاجة الملحة لإدماج قضايا المرأة الكفيفة في المجتمع، فأولت ذلك اهتماماً كبيراً وأسست مركز متخصص لتعليم وتدريب ذوي الاحتياجات الخاصة من المكفوفات على استخدام الحاسب الآلي والإنترنت. تولت الهيئة العامة للمعلومات بالدولة بالتعاون مع هيئة الهلال الأحمر



تنفيذ المشروع وكانت بدايته في يناير 2000, ويغطي المشروع جميع مناطق الدولة ويستهدف المكفوفات بجميع مستوياتهم التعليمية والمهنية.

2- خريجي نظم المعلومات:

يوضح الجدول (9) تطور أعداد خريجي نظم المعلومات في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة من 2000 إلى 2003, وبالنظر إلى عدد الخريجات خلال تلك السنوات يتضح أن أعداد الإناث في زيادة مستمرة مقارنة بأقرانهم من الذكور وكذلك بالنسبة إلى حجم الخريجين يلاحظ الفرق الكبير في عدد الإناث الخريجات حيث بلغ نحو 3,952 خريجة مقابل 1,779 خريج وقد مثلن 69,0% مقابل 31% للذكور من الإجمالي, وهذا يعكس استعداد حقيقي للإناث للاستفادة من الفرص المتاحة في التعليم وتحول واضح لديهن نحو تخصص يتيح لهن فرص أفضل في سوق عمل متغير لكونه يعتمد على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في زمن أصبح الاقتصاد المعرفي يمثل عصب الاقتصاد المعاصر.

جدول (9) خريجي نظم المعلومات في الفترة 2001/2000 – 2004/2003

السنوات النوع	2001/2000		2002/2001		2003/2002		2004/2003		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
ذكور	9	60%	402	24.5%	669	31.5%	699	35.9%	1,779	31.0%
إناث	6	40,0%	1238	75,5%	1458	68,5%	1250	64,1%	3,952	69,0%
المجموع	15	100,0%	1640	100,0%	2127	100,0%	1949	100,0%	5,731	100,0%

المصدر: وزارة الاقتصاد – قطاع التخطيط

ثانياً: البنية الأساسية لقطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات:

أدركت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ إنشائها في عام 1971 أهمية الحاجة إلى التعليم المشبع بالطابع والمضمون العلمي والتكنولوجي, وتأسيس بنية علمية وتكنولوجية تشارك فيها مختلف مؤسسات الدولة ذات العلاقة كوزارة المواصلات و مؤسسة الإمارات للاتصالات " اتصالات" التي تأسست في عام 1976 وفق قانون اتحادي رقم 78 ومراكز البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. واستثمرت الدولة أموالاً طائلة في تشييد البنية التحتية والفوقية اللازمة لإنشاء منظومة العلم والتكنولوجيا, واستطاعت أن تحتل موقعاً هاماً في التنمية البشرية. وحققت تقدماً ملموساً نحو سعيها في الانتقال إلى مجتمع المعلومات. وتمكنت من إيجاد سياسات اجتماعية متوازنة حققت من خلالها تقدم مبهر على المستوى الاجتماعي وخاصة في ما يتعلق بمسألة النوع الاجتماعي. ونظراً لأهمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على المستوى الاجتماعي, فإن الدولة تدرك تماماً ضرورة استنفاد المرأة من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على المستوى الاجتماعي, فإن الدولة وتمكينها منها بالدرجة التي تضمن تكافؤ الفرص مع الرجل. ولقياس ذلك, أدخلت الدولة خدمات تكنولوجية ومعلوماتية واسعة النطاق كما ونوعاً وغطت جميع مناطق ومساحات الدولة لتضمن بذلك تمتع جميع أفراد المجتمع بالخدمات, كما سعت الدولة في الآونة الأخيرة بتشكيل لجنة متخصصة لتطوير قطاع الاتصالات وأعلنت عن إنشاء شركة مساهمة عامة جديدة تعنى بالاتصالات لخلق منافسة في السوق وتقديم خدمات أفضل للمستهلك بأقل التكاليف.

توفر مؤسسة " اتصالات" حزمة كبيرة من الخدمات للأفراد والمؤسسات بمستويات عالمية, ومن الأنشطة الرئيسية للمؤسسة خدمة الهواتف الخليوية وقد أدخلت الخدمة في عام 1982 باشتراك نحو 13,000 مشترك في السنة الأولى وارتفع إلى 4,840,000 مشترك في نهاية مايو 2006, وبمعدل بلغ 102% لكل مئة من السكان, وتعتبر من أعلى النسب المسجلة عالمياً من حيث انتشار هذه الخدمة. أما خدمة الهاتف الثابت فقد ارتفع عدد المشتركين من 40,000 خط إلى 1,250,000



خط في نهاية مايو 2006 وبلغت نسبة الانتشار نحو 26,3% لكل مئة من السكان، وعلى صعيد خدمات الهواتف الثابتة، تعمل المؤسسة على تطويره حيث ستبدأ عملية الانتقال إلى شبكة الجيل التالي في هذا العام 2006، وسيتم تحويل 50% من الشبكة الحالية إلى الجيل الجديد بنهاية 2007 بحيث يتم تفعيل عملية النقل المشترك للصوت والصورة وخدمات الإنترنت من خلال شبكة واحدة. كما وفرت المؤسسة خدمة الإنترنت للمستخدمين من الأفراد والشركات في المجالات التعليمية والتجارية والثقافية والسياحية، إذ بلغ عدد المشتركين بخدمات الإنترنت 599,522 مشترك وبمعدل بلغ 12,6% لكل مئة من السكان ووصل عدد مستخدمي الشبكة العالمية في الدولة 2,034,042 مستخدم بمعدل انتشار بلغ 42,8% لكل مئة من السكان في نهاية مايو 2006 وبلغ معدل استخدام المرأة للإنترنت لكل مئة من السكان نحو 14% في عام 2005، كما بلغ معدل استخدام المرأة للبريد الإلكتروني لكل مئة من السكان نحو 14% (انظر جدول 10). وحققت المؤسسة أعلى نسبة استخدام للبيانات المتنقلة في المنطقة 800,000 مستخدم وبنسبة بلغت 22% إلى عدد السكان. وقد بلغ عدد الحاسبات في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو 673000 حاسوب وبمعدل انتشار 17% لكل مئة من السكان في عام 2003. ويتوقع أن يصل عدد الحاسبات فيها إلى أكثر من 1,320,000 حاسوب في نهاية عام 2008.

ومن الخدمات الحديثة التي أدخلت في سوق الإمارات والمتصلة بالخدمة الهاتفية الأساسية، خدمات البريد الصوتي وتحويل المكالمات والخدمات الإضافية، وكذلك خدمات الجيل التالي من الهواتف الثابتة، وكذلك أحدث خدمات الهاتف المتحرك وأكثر خدمات تبادل البيانات تطوراً كبروتوكول التطبيقات اللاسلكية (WAP) وخدمة التراسل بالحزم العامة (GPRS) وخدمات الجيل الثالث للهواتف المتحركة (G3) وخدمة التراسل بالوسائط المتعددة (MMS) إلى جانب خدمات الـ "انترنت" والتجارة الإلكترونية والكيبل التليفزيوني ومقاصد بيانات الهاتف المتحرك "جي اس ام". كما توفر "اتصالات" مجموعة واسعة من خدمات البيانات باستخدام أرقى التقنيات المتطورة، مثل الخطوط المؤجرة والتراسل اللامتزامن للبيانات (ATM) وخدمة مرّحل الإطار (frame relay) ونظام المحطات الطرفية صغيرة المنافذ (VSAT) والشبكة الرقمية للخدمات المتكاملة (ISDN).

تتسارع خطى مشاريع وبرامج الحكومة الإلكترونية في مؤسسات دولة الإمارات العربية المتحدة والدوائر المحلية، وذلك لإحداث نقلة نوعية في الأداء، فعملت على حوسبة الأعمال الإدارية والمالية والسجلات والخدمات وأنشأت "هيئة الإمارات للهوية" تُعنى بإصدار السجل المدني وأطلقتها على الإنترنت عبر البوابات الإلكترونية لئتمكن قطاع كبير من المواطنين والمقيمين إنجاز أعمالهم بسرعة فائقة والحصول على الخدمات المتنوعة الموجهة للمواطنين ببسر وكفاءة عالية. لقد أصبح بميسور المواطن أي كان وفي أي مكان أن يتواصل مع حكومته دون عوائق وحواجز إدارية واجتماعية.



جدول (10) مؤشرات تقنية المعلومات في دولة الإمارات العربية المتحدة.

م	المؤشر العام	قيمة المؤشر						
		2006*	2005	2004	2003	2002	2001	2000
1	عدد أجهزة الهاتف الثابت لكل مئة من السكان	26,3	-	42,81	30,29	31,35	33,97	34,72
2	عدد المشتركين بشبكة الإنترنت لكل مئة من السكان	12,6	-	8,33	8,46	8,33	8,27	7,13
3	عدد الحاسوب الخاصة لكل مئة من السكان	-	-	15,41	13,41	12,9	13,55	13,79
4	عدد المشتركين بالهاتف الخليوي لكل مئة من السكان	102,0	-	84,32	79,26	69,61	61,59	48,61
5	عدد أجهزة الفاكس لكل ألف من السكان	-	-	3,29	3,95	4,41	5,21	5,83
6	عدد محطات الإرسال الإذاعي والتلفزيوني	9	-	9	9	9	9	9
7	عدد الصحف اليومية	9	-	9	9	9	8	8
8	تكلفة المكالمات المحلية لمدة ثلاث دقائق (بالفلس)	-	-	0,72	-	-	-	-
9	تكلفة المكالمات المحلية بالهاتف المتحرك لمدة ثلاث دقائق (بالفلس)	-	-	0,72	0,75	0,9	1,17	1,17
10	رسوم توصيل الهاتف المتحرك (بالدرهم)	-	-	185	185	215	320	320
11	رسوم الاشتراك الشهري للهاتف المتحرك بالدرهم (ربع سنوي)	-	-	60	60	90	90	90
12	عدد مستخدمي الإنترنت لكل مئة من السكان	42,8	-	-	-	-	-	-
13	معدل البيانات المتنقلة لكل مئة من السكان	16,8	-	-	-	-	-	-
14	معدل استخدام الإناث للإنترنت لكل مئة من السكان	-	14,0	-	-	-	-	-
15	متوسط استخدام المرأة للبريد الإلكتروني لكل مئة من السكان	-	14,0	-	-	-	-	-

* تقدير اتصالات لحجم سكان دولة الإمارات بنحو 4,750,000 في عام 2006.
المصدر: وزارة الاقتصاد (قطاع التخطيط), مؤسسة الإمارات للاتصالات.



ثالثاً: عمل الإناث المواطنات في قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات:

1- المرأة ومهن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دولة الإمارات:

لابد لنا في البداية من الإشارة إلى مدى المساهمة الاقتصادية للمرأة الإماراتية في سوق العمل، حيث تشير الإحصاءات في جدول (11) أن عدد الإناث المواطنات العاملات في سوق العمل بلغ 15,729 عاملة في عام 1995 وارتفع العدد إلى 51,580 عاملة في عام 2003 بزيادة مطلقة مقدارها 35,851 عاملة خلال 8 سنوات وبزيادة سنوية مقدارها 4,481 عاملة، لقد شكل حجم الإناث المواطنات العاملات في السوق نسبة ضئيلة من إجمالي العاملين المواطنين وغير المواطنين في عامي 1995 و 2003 إذ بلغت النسبة نحو 1,2% و 2,1% على التوالي. أما على صعيد مساهمة الإناث المواطنات في السوق مقارنة بأقرانهم من الذكور المواطنين فيلاحظ الارتفاع الطفيف في النسبة إذ ارتفعت من 13% في عام 1995 إلى 25,1% في عام 2003. جدير بالذكر هنا، أن الإناث الوافدات حققن زيادة كبيرة في العدد في الفترة من 1995 إلى 2003 إذ بلغ حجم الإناث غير المواطنات العاملات في سوق الإمارات 140,061 عاملة في 1995 وارتفع إلى 313,420 عاملة في عام 2003 بزيادة مطلقة حجمها 173,359 عاملة خلال 8 سنوات بزيادة سنوية مقدارها 21,670 عاملة.

جدول (11) السكان وقوة العمل حسب الجنسية والنوع للسنوات 1995 - 2003

**2003					*1995					
السكان					السكان					
إجمالي	%	إناث	%	ذكور	إجمالي	%	إناث	%	ذكور	
788,210	49,5	390,260	50,5	397,950	587,330	49,4	290,270	50,6	297,060	مواطنين
3,252,790	27,8	905,740	72,2	2,347,050	1,823,711	28,2	513,410	71,8	1,310,301	غير مواطنين
4,041,000	32,1	1,296,000	67,9	2,745,000	2,411,041	33,3	803,680	66,7	1,607,361	الإجمالي
قوة العمل					قوة العمل					
205,410	25,1	51,580	74,9	153,830	121,291	13,0	15,729	78,0	105,562	مواطنين
2,279,590	13,7	313,420	86,3	1,966,170	1,214,603	11,5	140,061	88,5	1,074,542	غير مواطنين
2,485,000	14,7	365,000	85,3	2,120,000	1,335,894	11,7	155,790	88,3	1,180,104	الإجمالي

المصدر: *الإدارة المركزية للإحصاء، وزارة التخطيط، التعداد العام للسكان.

** قوة العمل النسائية في القطاع الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة، تنمية.

يفتقر سوق العمل في الإمارات إلى الإحصاءات الحديثة لتوزيع المهن الرئيسية والفرعية لذلك لا يمكن للمرء أن يقيس مستوى تمكين المرأة في مهن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في مجتمع الإمارات بسبب هذا الفراغ الإحصائي، إلا أننا قد استعنا بتعداد 1995 للتدليل على مدى استفادة المجتمع من الإناث في تلك المهن. يوضح جدول (12) توزيع المواطنين وغير المواطنين الذكور والإناث على مهن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، لقد بلغ حجم العاملين في هذه المهن نحو 66,271 عاملاً وعاملة في عام 1995 وبلغ عدد المواطنين الذكور والإناث نحو 4,052 عاملاً وبنسبة بلغت نحو 6,1% من الإجمالي، أما الإناث المواطنات فقد بلغ عددهن نحو 477 عاملة في مهن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وبنسبة بلغت نحو 11,8% من إجمالي العاملين المواطنين و0,7% من إجمالي العاملين في الدولة في عام 1995.



جدول (12) توزيع قوة العمل المواطنة وغير المواطنة على مهن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والنوع في 1995

غير المواطنين						المواطنين						المهنة
%	إجمالي	%	إناث	%	ذكور	%	إجمالي	%	إناث	%	ذكور	
100,0	1,659	12,3	204	87,7	1,455	100,0	150	29,3	44	70,7	106	أخصائيون في الحاسبات الالكترونية
100,0	1,853	11,7	216	88,3	1,637	100,0	198	32,3	64	67,7	134	أخصائيون في الإحصاء والرياضيات والحاسبات
100,0	27,608	2,2	616	97,8	26,992	100,0	1290	7,4	95	92,6	1,195	أخصائيون في الهندسة
100,0	3,202	15,0	480	85,0	2,722	100,0	305	36,4	111	63,6	194	الفنيين في الحاسبات الالكترونية
100,0	5,481	12,3	677	87,7	4,805	100,0	447	28,9	129	71,1	318	الفنيين ومساعدي الأخصائيين في الرياضيات والإحصاء
100,0	2,074	8,6	179	91,4	1,895	100,0	118	6,8	8	93,2	110	مشغلو الأجهزة الالكترونية
100,0	20,341	1,0	201	99,0	20,140	100,0	1,544	1,7	26	98,3	1,518	الفنيين ومساعدي الأخصائيين في الهندسة
100,0	62,219	4,1	2,573	95,9	59,646	100,0	4,052	11,8	477	88,2	3,575	الإجمالي

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء, وزارة التخطيط, التعداد العام للسكان 1995.

2- الإناث المواطنات العاملات في مؤسسة الإمارات للاتصالات:

يعمل في مؤسسة الإمارات للاتصالات نحو 10,042 عامل في نهاية مايو 2006, شكل المواطنين نحو 43,5% من مجموعهم بينما بلغت نسبة غير المواطنين نحو 56,5%, ويشغل المواطنون الذكور نسبة 72% من إجمالي كبار الموظفين في حين بلغ عدد المواطنات نحو 25 مواطنة في المناصب العليا. وقد بلغ عدد المواطنات العاملات في المؤسسة نحو 1,590 عاملة, تعمل نحو 334 مواطنة في المهن الفنية و1204 في الأعمال الإدارية. وقد بلغت نسبة المواطنات العاملات في الوظائف العليا نحو 1,6% لمجموعهن في المؤسسة ونحو 21% في المهن الفنية والنسبة العظمى تعمل في وظائف إدارية.

خاتمة:

توجد في دولة الإمارات العربية المتحدة الكثير من المبادرات الرسمية وغير الرسمية لتمكين المرأة الإماراتية في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات, وتثبت مستويات التأهيل, التعليم منها والتدريب والبنية الأساسية لقطاع الاتصالات ومؤشرات الانتشار بأن المرأة في الإمارات تتمتع



بفرص متكافئة مع الرجال وهذا ما أثبتته التقرير الذي بين أيدينا الذي يشير على أن الدولة حققت مستويات عالمية في معدلات التعليم وانتشار التكنولوجيا, إلا أن ما يستدعي للقلق هو أن استيعاب المرأة في سوق العمل قد يشكل صعوبة مرحلية تحاول الدولة تجاوزها وقد أنشأت لذلك الغرض "هيئة تنمية" تعنى بتوظيف المواطنين, كما أن الدولة ممثلة بوزارة العمل والعمل تعمل جاهده من أجل استيعاب المرأة في القطاع الخاص. تجدر الإشارة هنا, أن الدولة قد نفذت تعداد عام 2005, إلا أن نتائجه لم يعلن عنها بعد ساعة إعداد هذا التقرير, لذلك سيبقى الجزء الخاص بسوق عمل المرأة منقوصاً لحين الإعلان عن النتائج التفصيلية للأنشطة الاقتصادية والمهنية الخاصة بالمرأة.



التوصيات

1- حث الحكومات العربية على أخذ مفهوم النوع الاجتماعي عند التخطيط للبحث العلمي و التكنولوجيا والدفع بالعناصر النسائية إلى المراكز القيادية.

1- ما تم لتفعيلها:

- مشروع المبادرات الوطنية لإدماج النوع الاجتماعي في الدولة بالتعاون مع UNDP 2006-2007، يحتوي على دورات تدريبية في النوع الاجتماعي لصناع القرار والمسؤولين و تنمية المهارات التنظيمية لدى العاملين في المنظمات النسائية و تنظيم حوارات و عقد شراكات مع القطاعين العام والخاص.
- وضع استراتيجية وطنية لتقدم المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتضمينها أهداف استراتيجية خاصة بإدماج المرأة في التعليم والبحث العلمي.
- مشروع شراكات بين الاتحاد النسائي العام والمؤسسات الأكاديمية والتعليمية والبحث العلمي.

- توفير حماية قانونية ملائمة من التمييز بسبب النوع.

- توفير الضمان القانوني للتساوي بين الذكور والإناث في الحصول على المراكز العليا في الدولة.

- وضع أطر مؤسسية مناسبة من أجل دفع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي لتوفير فرص وظيفية عالية للمرأة في كل الجامعات والكليات ومراكز البحث العلمي الحكومية والخاصة.

- تشجيع الإناث للحصول على التعليم العالي والانخراط في البحث العلمي.

- العمل على تشجيع مشاركة المرأة في اتخاذ القرار وتولي مناصب عليا وذلك من خلال استعراض الأطر القانونية والتنظيمية وتعديلها بغية الاعتراف بوجودها.

2- الجهات المسؤولة عن تفعيلها:

- الحكومة.

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

- الجامعات والكليات ومراكز البحث العلمي.

- الاتحاد النسائي العام.

3- دور كل جهة في إنجاز التوصية:

- الحكومة:

- سن قوانين تتيح للمرأة مساواة متكافئة في الحقوق المدنية والقانونية.

- تعيين النساء في مناصب عليا حكومية والدفع بسياسات التمكين.

- وزارة التعليم العالي، لجنة الشيخ زايد للتنمية البشرية:

- منح المرأة فرص تعليم جامعي وفوق الجامعي متكافئ مع الرجال في الجامعات المحلية والخارجية.

- الجامعات والكليات ومراكز البحث العلمي:



- وضع أطر قانونية وتنظيمية تمكينية.

- **الاتحاد النسائي العام:**

المتابعة.

- تنظيم حملة الجهود الوطنية الأولى في المنطقة العربية نحو إدماج قضايا المرأة في العملية التنموية بالتعاون مع وبشراكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

4- الإنجازات التي تمت حتى الآن:

- تعيين نساء في وزارتين متعاقبتين, وقد خصصت حقيبتين وزاريتين للنساء في الحكومة الحالية, وهما وزارتي الاقتصاد والشئون الاجتماعية. إضافة إلى عدد كبير من الوظائف القيادية في الحكومة.

- تعيين عدد لا بأس به من النساء في مجالس الجامعات الحكومية ومجالس الكليات ومراكز البحث العلمي.

- تعيين نساء في سلك التدريس والبحث العلمي في الجامعات والكليات ومراكز البحث العلمي في القطاعين العام والخاص.

- إتاحة فرص التعليم العالي والبحث العلمي المجاني للمرأة داخل الدولة وخارجها.

- تنفيذ ورشة عمل تدريبية حول مفاهيم النوع الاجتماعي.

5- عوامل ساعدت على تحقيق الإنجاز:

- الإرادة السياسية للقيادة نحو تمكين المرأة .

- إجراء إصلاحات تشريعية وإدارية بغية تمكين المرأة من الحصول الكامل على قدم المساواة على الفرص المتاحة.

- تعزيز حملات إنكفاء الوعي والتثقيف وممارسات التمكين في ما يتعلق بالحقوق القانونية والمدنية للمرأة.

- تعزيز إمكانية وصول البنات إلى جميع مستويات التعليم.

- إزالة الحواجز المالية التي تحول, أينما وجدت, بين المرأة وحصولها على فرص التعليم العالي والبحث العلمي.

6- التحديات:

- الإنفاق الحكومي والخاص على مشاريع البحث العلمي.

- اهتمام مؤسسات التعليم العالي ببرامج التدريس دون البحث العلمي.

- ضعف مستوى الشراكات بين القطاعات العامة والخاصة وبين المؤسسات على

الصعيدين الوطني والمحلي من أجل اتخاذ تدابير تنظيمية تتيح للمرأة مشاركة فعالة في مراكز اتخاذ القرار في مؤسسات التعليم والتفاعل الحقيقي لها مشاريع البحث العلمي.

- ضعف قدرات مؤسسات البحث العلمي الحكومية وغير الحكومية.

7- ما تم للتعامل مع التحديات:

- تمكين النساء عن طريق تدعيم قدرتهن على أداء دور نشط وخلاق في بناء الدولة

والإقرار بقيمة قدرتهن تلك.



- تشجيع حملات التوعية وغيرها من التدابير التي ينظمها الاتحاد النسائي والجمعيات النسائية في الدولة وتستهدف تفهم النساء لدورهن وزيادة وعيهن بمستقبلهن.
- العمل على اعتماد قوانين ووضع مبادئ توجيهية تأخذ في الاعتبار الحقوق القانونية والمدنية للمرأة.

8- المدى الزمني المتوقع لانتهاء من إنجاز التوصية:

- لا يوجد مدى زمني، والقضية هنا تجاذب مستمر تحكمه متغيرات سياسية واجتماعية، والدولة والمجتمع معاً حريصين على استكمال المشروع الحضاري الذي يضمن للمرأة تكافؤ فرص مماثلة للرجل على مر السنين.

9- إجراءات مستقبلية:

- صياغة وتنفيذ سياسات متكاملة لتنمية الموارد البشرية تكفل وصول المرأة على قدم المساواة مع الرجل إلى المراكز القيادية في المؤسسات التعليمية والبحث العلمي.

10- توصيات:

- وضع مبادئ توجيهية في مجال السياسات وبرامج تشجع وتتابع بنشاط إشراك النساء في جميع جوانب التنمية البشرية المتصلة بالبحث العلمي والتكنولوجيا.
- إزالة الحواجز القانونية والعرفية التي تحول، أينما وجدت، بين المرأة وحصولها بصورة متكافئة على المراكز القيادية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في القطاعين العام والخاص.



2- دعوة المجتمع المدني لتبني قضايا البحث العلمي ونشر ثقافته لدى الفتيات.

1- ما تم لتفعيلها:

- عقد لقاءات واجتماعات مستمرة مع الجمعيات والمنظمات غير الحكومية.
- المشاركة في الندوات والمؤتمرات وورش العمل.
- إصدار الدوريات العلمية العامة والمتخصصة.
- تخصيص موارد مالية.

2- الجهات المسؤولة عن تفعيلها:

- الاتحاد النسائي العام.
- جمعيات النفع العام والأندية النسائية.
- وزارة الشؤون الاجتماعية.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- وسائل الإعلام.

3- دور كل جهة في إنجاز التوصية:

- الاتحاد النسائي:

- 1- تشجيع المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية فيما تقوم به من دور للمساعدة في تبني قضايا البحث العلمي ونشر ثقافته لدى الفتيات.
- 2- التنسيق والمتابعة.

- جمعيات النفع العام والأندية النسائية:

- 1- التوعية.
- 2- عقد الورش والندوات والمؤتمرات.
- 3- إصدار المجالات والدوريات العلمية المتخصصة بشؤون المرأة.

- وزارة الشؤون الاجتماعية:

- 1- العمل على تشجيع مشاركة المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية في قضايا البحث العلمي ونشر ثقافته بين الفتيات.
- 2- وضع وتنفيذ تدابير ترمي إلى زيادة قدرات المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية في مجال البحث العلمي ونشر ثقافته بين الفتيات وتقديم الدعم المالي لها.

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

- 1- تقديم الدعم المؤسسي للمنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية.
- 2- دعم إقامة الشراكات بين هذه المؤسسات غير الحكومية ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في مجال البحث العلمي ونشر ثقافته بين الفتيات.
- 3- تقديم الدعم المالي للدراسات والبحوث كل ما أمكن ذلك.

- وسائل الإعلام:



- 1- تخصيص مساحة على صفحات الصحف لنشر نتائج الدراسات والأبحاث العلمية الموجهة للمرأة ونشر ثقافة البحث العلمي لدى الفتيات.
- 2- عقد لقاءات مع الفتيات الباحثات وإبراز دورهن في تعزيز الفكر البحثي لديهن.
- 3- المشاركة في الورش والندوات والمؤتمرات.

4- الإنجازات التي تمت حتى الآن:

- إجراء أبحاث ودراسات من أجل تعزيز ثقافة البحث العلمي لدى المرأة.
 - عقد مؤتمرات وندوات وورش عمل متخصصة موجهة للبحث العلمي ونشر ثقافته لدى الفتيات.
 - صدور مجلات ودوريات علمية تبحث في قضايا البحث العلمي.
 - قيام وسائل الإعلام بإبراز دور المرأة في البحث العلمي.
- 5- عوامل ساعدت على تحقيق الإنجاز:
- الحوافز القانونية والتنظيمية.
 - العمل المشترك لرفع مستوى الوعي لدى الجمهور بأهمية طرح قضايا المرأة طرحاً منهجياً وعلمياً.
 - توفير بيئة تمكن الفتيات من المشاركة في الحياة العلمية في مجتمعها المحلي والوطني.
 - القيام حسب الاقتضاء، بتوفير الدعم المالي للمنظمات غير الحكومية.

6- التحديات:

- 1- ضعف الشراكات التطوعية بين القطاعين الخاص والمجتمعي وذلك لبناء هياكل أساسية للبحث العلمي.
 - 2- قلة المخصصات المالية المخصصة للبحث العلمي.
- 7- ما تم للتعامل مع التحديات:
- 1- تشجيع الشراكات فيما بين القطاعات المجتمعية المختلفة لدعم المجتمع المدني في تبنيه للقضايا البحثية التي تهم المرأة.
 - 2- زيادة وعي المجتمع المدني بأهمية قضايا البحث العلمي وتوفير الدعم المالي الكافي لتنفيذ أنشطة البحث العلمي ونشر ثقافته بين الفتيات.

8- المدى الزمني المتوقع للإنتهاء من إنجاز التوصية:

2008

9- إجراءات مستقبلية:

- أنشاء قاعدة مالية فعالة لقضايا البحث العلمي يستطيع المجتمع المدني من خلالها القيام بدور في نشر ثقافة قضايا البحث العلمي بين الفتيات.

10- توصيات:



3- دعوة القطاع الخاص لدعم مشاركة المرأة بالمؤسسات البحثية وتمويل أبحاثها التطبيقية.

1- ما تم لتفعيلها:

- عقد لقاءات مع ممثلي القطاع الخاص.
- دعوة غرف التجارة ورجال الأعمال وسيدات الأعمال.
- تنظيم ورش عمل للتعريف بالفكرة وطرق المشاركة والدعم.
- التنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لعقد لقاءات مع الجامعات ومراكز البحث العلمي الخاصة في الدولة.

2- الجهات المسؤولة عن تفعيلها:

- الاتحاد النسائي العام.
- الجمعيات النسائية.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- جمعيات النفع العام.

3- دور كل جهة في إنجاز التوصية:

- الاتحاد النسائي:
- القيام بجميع البنود التي وردت في بند 3-1.
- الجمعيات النسائية وجمعيات النفع العام:
- تنظيم ورش العمل.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:
- القيام بدور المنسق بين الاتحاد النسائي والقطاع الخاص العمل في مجال البحث العلمي.

4- الإنجازات التي تمت حتى الآن:

- تنظيم لقاءات وورش عمل للتعريف بأهمية المشاركة والتمويل.

5- عوامل ساعدت على تحقيق الإنجاز:

- وعي القطاع الخاص بأهمية مشاركة المرأة بالمؤسسات البحثية وتمويل أبحاثها التطبيقية.

6- التحديات:

- تعزيز قدرات القطاع الخاص على زيادة وتنوع الدعم الوظيفي والمالي لمشاركة المرأة في المؤسسات البحثية.

7- ما تم للتعامل مع التحديات:

- تشجيع ودعم إجراء أبحاث ودراسات تتماشى مع الاحتياجات الفعلية للقطاع الخاص والمجتمعات المحلية.

8- المدى الزمني المتوقع للإنتهاء من إنجاز التوصية:



- 2008.

9- إجراءات مستقبلية:

- التعاقد مع القطاع الخاص من أجل تخطيط وتصميم دراسات وأبحاث تعزز من مكاسبه القصيرة والطويلة الأجل.

10- توصيات:

4- إنشاء الشبكة العربية للمرأة في العلوم والتكنولوجيا, وإنشاء موقع لها على شبكة المعلومات الدولية بما يمكن النساء العربيات من التواصل.

1- ما تم لتفعيلها:

- المشاركة في ورشة "عمل موقع شبكة المرأة العربية الإلكتروني", عمان 18-

19 فبراير 2002.

- الاشتراك في الاجتماع التأسيسي " الشبكة العربية للمرأة في العلوم والتكنولوجيا" الذي عقد في مملكة البحرين في الفترة 6-7 فبراير 2005م.

- إنشاء موقع للإتحاد النسائي العام بثلاث لغات العربية والإنجليزية والفرنسية.

2- الجهات المسؤولة عن تفعيلها:

- المملكة الأردنية الهاشمية.

3- دور كل جهة في إنجاز التوصية:

4- الإنجازات التي تمت حتى الآن:

5- عوامل ساعدت على تحقيق الإنجاز:

6- التحديات:

7- ما تم للتعامل مع التحديات:

8- المدى الزمني المتوقع للإنتهاء من إنجاز التوصية:

9- إجراءات مستقبلية:

10- توصيات:



5- الاهتمام بالبنية الأساسية لأنشطة البحث العلمي والبحوث التطبيقية والعمل على توطين العلم والتكنولوجيا وتشجيع البحوث المشتركة بين الباحثات العربيات.

1- ما تم لتفعيلها:

- دعم الجهود التي تبذلها الأوساط الأكاديمية والمهنية في تحليل الحاجة إلى الهياكل الأساسية والموارد اللازمة لأنشطة البحث العلمي والبحوث التطبيقية.
- العمل مع جميع الجهات المعنية لوضع أطر تنظيمية وقانونية لتمكين المرأة من العمل في حقل العلم والتكنولوجيا .
- دعوة الباحثات الإماراتيات وحثهن على التواصل وتبادل الخبرات مع زميلاتهن الباحثات العربيات وتقديم الدعم اللازم لهن.
- تقديم المنح ودعم الجمعيات الأهلية الداعمة لنشطة البحث العلمي والبحوث التطبيقية الموجهة للمرأة.

2- الجهات المسؤولة عن تفعيلها:

- الاتحاد النسائي العام.
 - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- 3- دور كل جهة في إنجاز التوصية:**

الاتحاد النسائي العام:

- تعزيز القدرة الأكاديمية للباحثة الإماراتية والعمل على زيادة تواجدها في أنشطة البحث العلمي.

- عقد لقاءات مع الأكاديميات والباحثات الإماراتيات.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

دعم الأطر المؤسسية والقانونية للبنى الأساسية لأنشطة البحث العلمي والبحوث التطبيقية والتمكين لتوطين العلم والتكنولوجيا.

4- الإنجازات التي تمت حتى الآن:

- ارتفاع عدد الأكاديميات والباحثات الإماراتيات.
- استحداث حوافز مالية لتشجيع المواطنات على الانخراط في مجالات العلم والتكنولوجيا دعماً لتوطينه.

5- عوامل ساعدت على تحقيق الإنجاز:

- الدعم اللامحدود للقيادة السياسية للمرأة.

6- التحديات:

- المخصصات المالية.

7- ما تم للتعامل مع التحديات:

- تشجيع وحث المؤسسات الأكاديمية والبحثية على تخصيص موارد كافية.

8- المدى الزمني المتوقع للإنتهاء من إنجاز التوصية:



- 9- إجراءات مستقبلية:
- 10- توصيات:
- 6- تخصيص جائزة سنوية لأفضل عالمة عربية تقدم بحثاً تطبيقياً يساهم في توطيد وإنتاج التكنولوجيا.
- 1- ما تم لتفعيلها:
- منظمة المرأة العربية.
- 2- الجهات المسئولة عن تفعيلها:
- 3- دور كل جهة في إنجاز التوصية:
- 4- الإنجازات التي تمت حتى الآن:
- 5- عوامل ساعدت على تحقيق الإنجاز:
- 6- التحديات:
- 7- ما تم للتعامل مع التحديات:
- 8- المدى الزمني المتوقع للإنتهاء من إنجاز التوصية:
- 9- إجراءات مستقبلية:
- 10- توصيات:



7- إنكفاء روح البحث العلمي لدى الطالبات بالمراحل الدراسية قبل الجامعة وتشجيعهن على الانخراط في التخصصات العلمية، وسد الفجوة النوعية في الجامعات بما يهيأ تحقيق المساواة والفرص المتكافئة بين الذكور والإناث بالكليات العلمية المختلفة.

1- ما تم لتفعيلها:

- المطالبة بإجراء تقييم دوري لمناهج الدراسة في التعليم العام والتعليم العالي وتنقيحها عند اللزوم لتواكب التطورات العلمية ومدى مواءمتها لمتطلبات التغيير في سوق العمل وإزالة النمطية.

- تنظيم حملات توعية وإرشاد أكاديمي مبكر للطالبات في المدارس.

- تبني سياسة قبول تتيح فرص تعليم عالي متكافئة سواء داخل الدولة أو خارجها.

2- الجهات المسؤولة عن تفعيلها:

- وزارة التربية والتعليم.

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

- الاتحاد النسائي.

3- دور كل جهة في إنجاز التوصية:

وزارة التربية والتعليم:

- تنظيم مسابقات علمية محلية ودولية (الألمبياد).

- تشجيع الأنشطة اللاصفية الموجهة للبحث العلمي وتبني مسابقات سنوية.

- تشجيع الجوائز الأهلية الموجهة للإبداع والتميز.

- تطوير المناهج بما يخدم التخصصات التطبيقية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

- وضع سياسة تضمن قبول متكافئ في الجامعات والكليات في القطاعين العام والخاص.

- مجانية التعليم العالي وتوفير كل السبل للالتحاق فيه.

- الاتحاد النسائي:

- التواصل المستمر مع مؤسسات التعليم العام والعالي لدعم الجهود، والمشاركة في

الإرشاد الأكاديمي المبكر للطالبات.

- عقد ندوات ومحاضرات حول العلاقة بين سوق العمل والتخصص الأكاديمي.

- تأهيل وتدريب وتشغيل الخريجات.

4- الإنجازات التي تمت حتى الآن:

أنظر جدول الرغبات.

5- عوامل ساعدت على تحقيق الإنجاز:

- الوعي المجتمعي لأهمية تعليم الفتاة ومشاركتها في حل قضايا المجتمع.

- تقدير الدولة للأيدي العاملة المواطنة الذكور والإناث على حد سواء.

6- التحديات:

- تشغيل الخريجات الباحثات عن العمل.

7- ما تم للتعامل مع التحديات:



- إنشاء مكتب توظيف الخريجات في الاتحاد النسائي في عام 2000م.
- إنشاء "هيئة تنمية وتوظيف للموارد البشرية الوطنية" تعنى بتدريب وتشغيل المواطنين تابعة لوزارة العمل والعمال.
- 8- المدى الزمني المتوقع للإنتهاء من إنجاز التوصية:**

9- إجراءات مستقبلية:

10- توصيات:



8- إنشاء مراكز لتدريب المرأة على استخدامات التكنولوجيا الملائمة لاحتياجاتها المتعددة وإنشاء حاضنات الأعمال لتدريب المرأة على إنتاج وتطوير التكنولوجيا.

1- ما تم لتفعيلها:

تم إنشاء مركز معلومات للتدريب التقني في الاتحاد النسائي في شهر مارس عام 2000.

2- الجهات المسؤولة عن تفعيلها:

الاتحاد النسائي العام.

3- دور كل جهة في إنجاز التوصية:

- توفير الدعم المادي والمعنوي.

- توفير فريق عمل يتمتع بالكفاءة العالية.

- توفير أحدث التقنيات في مجال الحاسبات.

4- الإنجازات التي تمت حتى الآن:

- تم تخريج عدد كبير من السيدات والفتيات القادرات على التعامل مع الحاسب

الآلي والإنترنت والبريد الإلكتروني.

- عقد دورات في التجارة الإلكترونية وذلك لتمكين عدد كبير من السيدات القادرات

على تسويق بضائعهن عن طريق الإنترنت.

- تنفيذ دورات مختلفة لكافة المستويات.

- التعاون مع بعض المنظمات والهيئات المحلية والدولية وذلك لتمكين المرأة في

عالم التكنولوجيا.

5- عوامل ساعدت على تحقيق الإنجاز:

- وجود فريق إداري وفني عالي الكفاءة.

- توفير الموارد اللازمة للتدريب.

- توفير مكان مخصص للسيدات فقط في مبنى متميز ومتكامل الخدمات وآمن.

- إنشاء حضانة للأطفال تابعة للاتحاد النسائي العام.

6- التحديات:

- تنفيذ الدورات التدريبية في الفترة الصباحية.

- رفض بعض جهات العمل منح الموظفين الراغبات في حضور الدورات موافقة.

- عدم رغبة النساء الموظفات لحضور دورات مسائية.

7- ما تم للتعامل مع التحديات:

- إنشاء حضانة للأطفال داخل الاتحاد النسائي العام.

- عقد لقاءات مع أرباب العمل.

8- المدى الزمني المتوقع للإنتهاء من إنجاز التوصية:

- عام 2008.

9- إجراءات مستقبلية:

تعميم التجربة على كافة إمارات الدولة وبشكل خاص على المناطق الريفية.

10- توصيات:



9- تعزيز مشاركة المرأة العربية في إعداد محتوى ومضمون البرامج المختلفة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات.

1- ما تم لتفعيلها:

إنشاء موقع الإتحاد النسائي العام بثلاث لغات (العربية والإنجليزية والفرنسية).

2- الجهات المسئولة عن تفعيلها:

الإتحاد النسائي العام.

3- دور كل جهة في إنجاز التوصية:

- تطوير ومتابعة الموقع.
- تقديم خدمات واستشارات مختلفة من خلال الموقع.
- تسهيل اتصال المرأة مع مختلف الجهات الحكومية.
- توفير المعلومات والبيانات المتعلقة بالمرأة.
- حلقة وصل بين الباحثات ومختلف الجهات الحكومية.

4- الإنجازات التي تمت حتى الآن:

- إطلاق الموقع.

- توفير المعلومات.

5- عوامل ساعدت على تحقيق الإنجاز:

- وجود فريق عمل متخصص في بناء وإدارة الموقع.
- الدعم المادي من الإتحاد النسائي العام.
- الدعم التقني والفني من بعض شركات القطاع الحكومي والخاص.

6- التحديات:

لا توجد.

7- ما تم للتعامل مع التحديات:

لا توجد.

8- المدى الزمني المتوقع للإنتهاء من إنجاز التوصية:

- تم الانتهاء من المرحلة الأولى للمشروع (إنشاء الموقع بثلاث لغات).
- المرحلة النهائية للمشروع في نهاية عام 2006.

9- إجراءات مستقبلية:

- الاستمرار بتطوير الموقع بما يتناسب مع تحقيق الأهداف التي تخدم المرأة.

10- توصيات:

- تكثيف التعاون مع الجهات المعنية لتوفير كافة المعلومات المتعلقة بالمرأة.
- التواصل والربط بين جميع المنظمات والجهات المختصة بشؤون المرأة لتعزيز التعاون بينها.



10- تسخير مخرجات العلوم التطبيقية في مواجهة المشكلات الحادة بالوطن العربي والتي يأتي في مقدمتها محو الأمية التقنية والتمكين الاقتصادي للمرأة بهدف التقليل من حدة الفقر في بعض المجتمعات.

1- ما تم لتفعيلها:

- إنشاء مركز المعلومات لتدريب التقني.
- إنشاء هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية.
- إنشاء مركز الدعم الاجتماعي.
- إنشاء مختبرات الحاسب الآلي والانترنت للمكفوفات.

2- الجهات المسؤولة عن تفعيلها:

- الاتحاد النسائي العام.
- وزارة العمل والعمال.
- وزارة الداخلية.
- هيئة المعلومات وجمعية الهلال الأحمر الإماراتي.

3- دور كل جهة في إنجاز التوصية:

- الاتحاد النسائي العام:
تنظيم دورات عامة ومتخصصة في علوم الحاسوب ومتاحة لجميع النساء وخاصة العاطلات عن العمل.

- وزارة العمل والعمال:

- تدريب وتشغيل المواطنين الباحثين عن العمل.
- تدريب وتشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تدريب المكفوفات من المواطنات.

4- الإنجازات التي تمت حتى الآن:

- تدريب وتشغيل عدد كبير من المستهدفات من المواطنات.

5- عوامل ساعدت على تحقيق الإنجاز:

- توفر البنية الأساسية للخدمة.
- الإقبال الكبير من المستهدفات.

6- التحديات:

- الانتشار الجغرافي للمجموعات المستهدفة.

7- ما تم للتعامل مع التحديات:

- فتح فروع للخدمة في مختلف إمارات الدولة من خلال المراكز الفرعية للمؤسسات المعنية بتقديم الخدمة.

8- المدى الزمني المتوقع للإنتهاء من إنجاز التوصية:

- لا يوجد.



9- إجراءات مستقبلية:

- تعزيز الخدمة في جميع مناطق الدولة بشكل يتيح أكبر قدر من الاستفادة.

10- توصيات:

